

المركز المصري للدراسات الاقتصادية

بارومتر الأعمال

يناير ٢٠١١

العدد (٢٦)

الأداء والتوقعات لقطاع الأعمال المصري

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة لا تهدف إلى الربح. وقد أنشئ بمبادرة من قيادات القطاع الخاص المصري عام ١٩٩٢ بغرض تدعيم التنمية الاقتصادية في مصر، وذلك بتقديم العون والمشورة لمتخذي القرار، عن طريق البحث عن أفضل السياسات للإصلاح الاقتصادي اعتماداً على الخبرات الدولية. وفي إطار تحقيق هذا الهدف، يقوم المركز بإجراء أبحاث تطبيقية، كما يقوم بنشر هذه الأبحاث من خلال سلاسل مختارة من المطبوعات والمحاضرات والمؤتمرات وحلقات النقاش.

للحصول على مزيد من المعلومات يرجى المراسلة على العنوان التالي :

المركز المصري للدراسات الاقتصادية

أبراج نايل سيتي، البرج الشمالي، الدور الثامن، كورنيش النيل، رملة بولاق، القاهرة ١١٢٢١، جمهورية مصر العربية

هاتف: ٢٤٦١٩٠٣٧ (٢٠٢) فاكس: ٢٤٦١٩٠٤٥ (٢٠٢)

بريد إلكتروني: eces@eces.org.eg الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.eces.org.eg>

الإدارة التنفيذية

ماجدة قنديل المدير التنفيذي ومدير البحوث

أمنية حلمي نائب المدير التنفيذي للبحوث وكبير الاقتصاديين

ماجدة عوض الله نائب المدير التنفيذي للشؤون المالية والإدارية

بارومتر الأعمال

يناير ٢٠١١

العدد (٢٦)

من مطبوعات

المركز المصري للدراسات الاقتصادية

عن بارومتر الأعمال

في محاولة لتوفير معلومات عن الحالة الراهنة للنشاط الاقتصادي في مصر، قام المركز المصري للدراسات الاقتصادية بنشر أول عدد من تقرير بارومتر الصناعة عام ١٩٩٨. وتناولت هذه الدورية نتائج المسح نصف السنوي لعينة تتضمن ١٦٥ شركة مختارة من قطاع الصناعة التحويلية. ولتعميق محتوى التقرير، تم توسيع قاعدة المسح في عدد يوليو ٢٠٠٠ لتشمل ٣٥ شركة من قطاع التشييد والبناء. ومن ثم تحول بارومتر الصناعة إلى بارومتر الأعمال. بعدها تم توسيع قاعدة المسح في يوليو ٢٠٠٢ لتضم ١٠ شركات من قطاع السياحة. وفي يوليو ٢٠٠٦، تم توسيع المسح مرة أخرى ليصل عدد شركات العينة إلى ٣٢٠ شركة (بدلاً من ٢١٠). وفي يوليو ٢٠٠٧، تمت إضافة ١٥٤ شركة، ليصبح إجمالي عدد شركات العينة الجديدة ٤٧٤ شركة. كما تم توسيع نطاق بعض أسئلة الاستبيان لتشتمل على بعض المعلومات الإضافية عن التوزيع الجغرافي للصادرات، وفئات العمالة المختلفة، وأسعار المدخلات الوسيطة المختلفة، وأشكال الاستثمار المتعددة. وابتداءً من عدد يناير ٢٠٠٩، يضم بارومتر الأعمال مؤشرين يعكسان نتائج الاستبيان فيما يتعلق بأداء الشركات وتوقعاتها لخمس فترات متتالية. ولمزيد من المعلومات حول المنهجية والاستبيان وحساب مؤشري بارومتر الأعمال، يرجى الرجوع إلى موقع المركز على الإنترنت (www.eces.org.eg).

يغطي هذا العدد من بارومتر الأعمال نتائج مسح يقوم على عينة مصنفة قطاعياً وممثلة تتكون من ٤٧٤ شركة من شركات القطاع العام والخاص. ويتضمن المسح تقييم هذه الشركات للنمو الاقتصادي ونتائج أعمالها من حيث الإنتاج، والمبيعات، والمخزون، ومستوى استغلال الطاقة، والأسعار، وتكلفة الأجور، والعمالة، والاستثمار خلال الستة أشهر الثانية من عام ٢٠١٠. بالإضافة إلى ذلك، يلخص العدد توقعات هذه الشركات للأداء الاقتصادي بشكل عام ولأنشطتها بشكل خاص خلال النصف الأول من عام ٢٠١١.

تعكس التفسيرات والآراء في هذا العدد وجهات نظر فريق العمل بالمركز ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر أعضاء مجلس الإدارة.

فريق العمل في بارومتر الأعمال بالمركز

ماجدة قنديل – المدير التنفيذي ومدير البحوث

مي إيهاب – اقتصادي

زياد عامر – باحث اقتصادي

التحرير والترجمة

ياسر سليم – مدير التحرير

فاطمة علي – مترجمة/ محررة

تصميم وطباعة

شركة (جلو)

GLOW

القائم بجمع بيانات الاستبيان

شركة بحوث وتنمية السوق (ماركتيز)

MARKET RESEARCH & DEVELOPMENT
MARKETEERS

نظرة عامة

لم يكد الاقتصاد المصري يبدأ في التعافي بخطى ثابتة من تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة وما نجم عنها من تباطؤ اقتصادي حتى اصطدم بأزمة أكبر في أعقاب اندلاع الثورة الشعبية في مصر في ٢٥ يناير من عام ٢٠١١. وبينما كانت غالبية المؤشرات والتوقعات الاقتصادية إيجابية قبل الأزمة، إلا أن هذه التوقعات سرعان ما تبددت في أعقاب الاضطرابات. وعلى إثر ذلك، خفضت مؤسستا موديز وستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني لمصر في ظل احتمالية تدهور الأساسيات الاقتصادية والسلامة المالية للبنوك في البلاد. وأتخذ قرار في حينه بإغلاق البورصة المصرية يوم ٢٧ يناير للحيلولة دون انهيار أسعار الأسهم، حيث تراجع مؤشر EGX30 بنحو ٢٠٪ مقارنة بيوم ٢٤ يناير. ورغم هذا التحول السريع في التوقعات، إلا أن الشعور العام بالتفاؤل نحو المستقبل والذي أعقب نجاح الثورة سوف يساعد الاقتصاد المصري على تجاوز المحنة شريطة عودة الاستقرار للأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ويعكس هذا العدد من بارومتر الأعمال آراء عينة من الشركات تشمل ٤٧٤ شركة كبرى حول أداء الاقتصاد بصفة عامة وأنشطتها بصفة خاصة خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٠، وتوقعاتها بالنسبة للستة أشهر الأولى من عام ٢٠١١^١ وتعمل هذه الشركات في قطاعات الصناعة التحويلية، والتشييد والبناء، والسياحة، والنقل، والاتصالات، والوساطة المالية. وبصفة عامة، كان الربع المالي الأول لعام ٢٠١٠/٢٠١١ (يوليو-سبتمبر) قد بدأ بضغوط تضخمية، حيث بلغ متوسط التضخم ١١,٢٪ مقارنة بـ ٩,٤٪ خلال الفترة السابقة. ويمكن تفسير زيادة التضخم بارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والنفط، فضلا عن انخفاض قيمة العملة وترشيد الدعم الموجه للمستهلكين.

ورغم الجهود التي بذلتها الحكومة لاحتواء التضخم المتزايد، ومنها تحرير استيراد بعض المنتجات، من المتوقع استمرار معدلات التضخم في الارتفاع لسببين رئيسيين. أولاً، تراجع قيمة الجنيه أمام الدولار لأدنى معدلاته منذ ستة أعوام إلى نحو ٥,٩٥٨ جنيه للدولار في ٨ فبراير ٢٠١١، مما يزيد من فاتورة الواردات المصرية (٢٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وثانياً، ارتفاع أسعار النفط بفعل الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي شهدتها مصر وبعض البلدان العربية الأخرى، من ٩٣,٢ دولار للبرميل في ٢٤ يناير إلى ٩٨,٦٨ دولار للبرميل في ١٦

فبراير ٢٠١١. ومن المتوقع أن تؤدي هذه العوامل إلى زيادة الضغوط التضخمية وارتفاع تكلفة الدعم، الأمر الذي سيؤثر سلباً على الموازنة العامة والآفاق المالية العامة.

وعلى خلفية الثورة الشعبية، أعلنت الحكومة المصرية التزامها بما يلي: (١) تحمّل الفروق السعرية بغية تثبيت الأسعار المدعومة، (٢) زيادة أجور العاملين بالحكومة والمعاشات بمقدار ١٥٪ بدءاً من شهر إبريل ٢٠١١، (٣) تعويض أصحاب المشروعات التجارية، والصناعية، والخدمية التي تضررت من الأحداث الأخيرة، (٤) تقديم إعانة بطالة وتعويضات للعمالة التي فقدت وظائفها خلال الأزمة، سواء الرسمية أو غير الرسمية. وهذه التدابير من شأنها زيادة العبء على الموازنة العامة في ظل محدودية القدرة على تحصيل إيرادات إضافية، مما سيؤثر بصورة سلبية على العجز المالي.

وعلى المستوى القطاعي، من المتوقع أن يؤدي طول فترة عدم التيقن على المستوى السياسي إلى عدم استقرار النشاط الاقتصادي وإلى تراجع كبير في إيرادات القطاعات الموجهة للداخل. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن قطاع السياحة (والذي مثلت الإيرادات المباشرة له ٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩) هو أكثر القطاعات تضرراً نظراً لتوقف الرحلات والإنفاق السياحي. كذلك، سوف تتأثر سلباً قطاعات مثل البنوك، والعقارات، والتشييد والبناء. أما قطاع الاتصالات فيتم بمرونة أكبر نسبياً، ومن غير المحتمل أن يتأثر بتباطؤ النشاط الاقتصادي، وذلك على الرغم من الخسارة الكبيرة التي لحقت به نتيجة قطع خدمات الإنترنت خلال الأزمة.

كما تأثر قطاع الصناعة التحويلية نتيجة إغلاق البنوك، وتراجع الطلب على المنتجات غير الغذائية والسلع المعمرة، فضلاً عن اضطراب خدمات النقل بسبب حظر التجوال؛ وذلك على الرغم من التدابير التي اتخذتها وزارة المالية للإسراع من الإفراج عن الواردات من السلع الاستراتيجية عن طريق تأجيل تحصيل الرسوم الجمركية والضرائب، فضلاً عن تسهيل إجراءات الخروج للصادرات المصرية.

ويمكن لفترة عدم اليقين على المستوى السياسي أن تنعكس سلباً على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة، والتي بلغت ١١ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩. وجدير بالذكر أن نحو ٧٠٪ من التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه إلى قطاع البترول، وهو أكثر القطاعات قوة وأقلها تأثراً بالأزمة.

وقد نتج عن الاضطرابات السياسية والاجتماعية في الآونة الأخيرة آثار سلبية على الاقتصاد المصري، منها انخفاض معدل النمو، وتوقعات بارتفاع كل من التضخم والبطالة والعجز المالي، فضلاً عن انخفاض قيمة العملة. غير أنه من المتوقع في الأجلين المتوسط والطويل أن

^١ أُجري هذا الاستبيان قبل الثورة الشعبية في ٢٥ يناير. ومن المقرر أن يتناول العدد التالي من بارومتر الأعمال الآثار المترتبة على الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي مرت بها البلاد على الشركات من خلال مقارنة أداء هذه الشركات وتوقعاتها قبل وبعد هذه الأحداث.

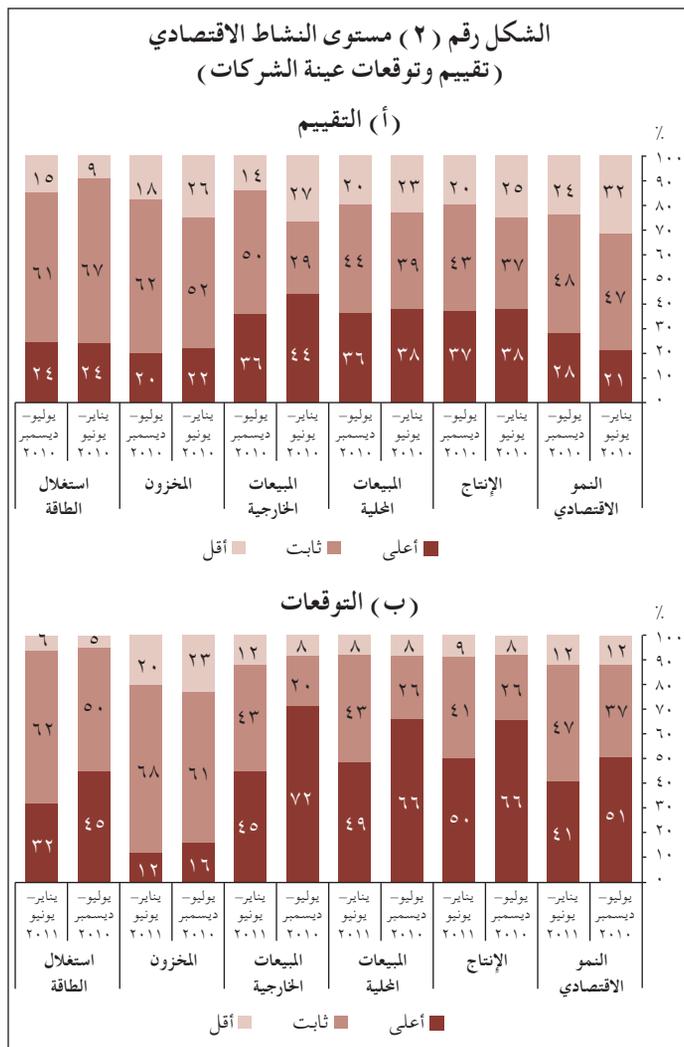
^٢ ارتفع سعر صرف الجنيه مؤخراً مسجلاً ٥,٩٥٩ جنيه للدولار في ١٠ فبراير في أعقاب تدخل البنك المركزي المصري.

مستوى النشاط الاقتصادي

زيادة النمو الاقتصادي وتوقعات بثباته

ارتفع عدد الشركات التي أفادت بثبات وزيادة النمو الاقتصادي، وهو ما يتسق مع بيانات البنك المركزي المصري، والتي تشير إلى زيادة النمو الحقيقي الكلي خلال الربع المالي الأول من عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ (الشكل رقم ١٢).

ويتوقع عدد أكبر من الشركات ثبات النشاط الاقتصادي خلال الستة أشهر القادمة مقارنة بالاستبيان السابق. وتحديداً، يتوقع ٤٧٪ من الشركات ثبات النمو الاقتصادي، وهو ما يتسق مع توقعات صندوق النقد الدولي بأن يصل النمو الاقتصادي إلى ٥,٨٪ خلال عام ٢٠١١ / ٢٠١٠. ومن المتوقع تعديل هذه التنبؤات في اتجاه الهبوط نظراً للاضطرابات التي شهدتها مصر في الآونة الأخيرة (الشكل ٢ب).



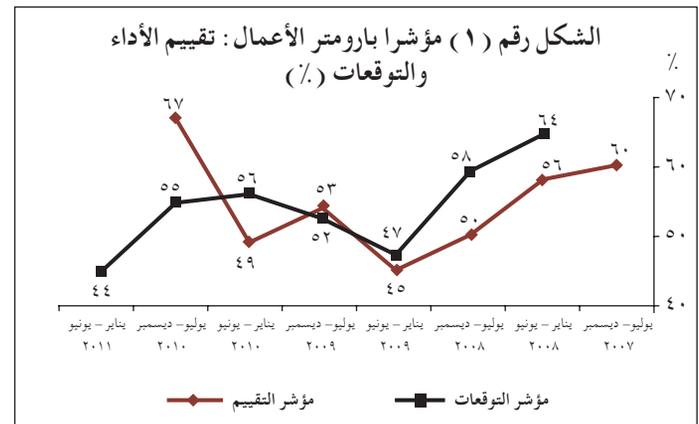
المصدر: نتائج الاستبيان.

تؤدي الإصلاحات الجارية على الصعيد السياسي والمؤسسي وفي مجال الحكومة إلى زيادة ثقة المستثمرين. واستشرافاً للمستقبل، يتعين على برنامج الإصلاح الاقتصادي أن يستهدف زيادة الاستثمارات في مشروعات البنية التحتية كثيفة الاستخدام للعمالة ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتحفيز الاقتصاد واستيعاب البطالة.

مؤشرا بارومتر الأعمال

يقيس مؤشرا بارومتر الأعمال تقييم وتوقعات الشركات بشأن النمو الاقتصادي، والإنتاج، والمبيعات، والمخزون السلعي، واستغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، والأجور، والاستثمار، والتشغيل. وقد تم حساب مؤشري بارومتر الأعمال استناداً إلى ردود الشركات وباستخدام تحليل المكونات الرئيسية. ويوضح الشكل (١) مؤشرين محسوبين، يعكس الأول نتائج تقييم الأداء بينما يبين الثاني التوقعات، وذلك خلال الفترة من يوليو-ديسمبر ٢٠٠٧ وحتى يناير-يونيو ٢٠١١.

وطبقاً للشكل رقم (١)، ارتفع مؤشر تقييم الأداء إلى ٦٧٪ خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٠، نتيجة تراجع نسبة الشركات التي أفادت بانخفاض أداء المتغيرات الاقتصادية في المتوسط، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الشركات التي أفادت بثبات الأداء. الأمر الذي يعكس تعافي الاقتصاد بصورة أقوى من المتوقع، وزيادة الطلب بعد التباطؤ الاقتصادي الذي ساد خلال الأزمة المالية. وانخفض مؤشر التوقعات بالنسبة للفترة يناير-يونيو ٢٠١١ إلى ٤٤٪، أي أقل كثيراً من مؤشر التقييم نتيجة التراجع في نسبة الشركات التي توقعت تحسن المتغيرات الاقتصادية في المتوسط. وتعكس هذه الصورة من عدم الاتساق زيادة الشعور العام بعدم التأكد من تحقيق معدل نمو قوي مستقبلاً في ظل تباطؤ التعافي الاقتصادي العالمي. ومن المتوقع أن يتفاقم هذا الشعور نظراً للاضطرابات السياسية والاجتماعية التي شهدتها مصر وحالة عدم اليقين المترتبة على ذلك.



المصدر: نتائج الاستبيان.

مزاحمة المبيعات المحلية، بالإضافة إلى ثبات الطلب المحلي نتيجة ثبات الأجور.

وبرغم تباطؤ النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الديون في أوروبا، إلا أن الصادرات المصرية شهدت زيادة في مستوياتها؛ حيث سجلت ٦,١ مليار دولار أمريكي خلال الربع المالي الأول من عام ٢٠١٠/٢٠١١، بزيادة قدرها ١٣٪ مقارنة بذات الربع من العام السابق. ولكنها تراجعت بنسبة ١٢٪ مقارنة بالربع المالي الرابع من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ وهو ما يشمل الصادرات المرتبطة بالطاقة وغير المرتبطة بها (CBE 2011).

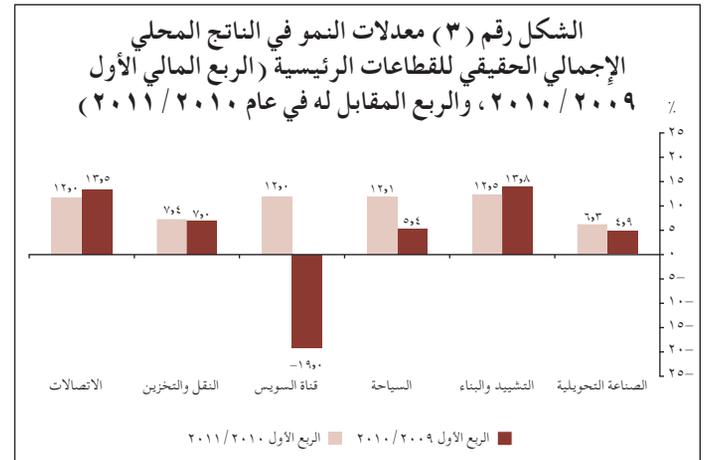
ويمكن تفسير هذا التراجع في الصادرات بسببين رئيسيين: أولاً، ضعف الطلب لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر بفعل أزمة الدين السيادي في أوروبا وتباطؤ التعافي الاقتصادي في الولايات المتحدة. وثانياً، ارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعّال للجنيه بسبب ارتفاع معدل التضخم النسبي لمصر مما كان له آثار سلبية على القدرة التنافسية للصادرات المصرية. وعليه، فمن الأهمية بمكان تنويع الصادرات وتوجيهها إلى أسواق غير تقليدية واحتواء الضغوط التضخمية لتعزيز الصادرات المصرية.

وطبقاً لنتائج الاستبيان، أفاد نصف شركات العينة بثبات مستوى الصادرات، في حين تراجعت نسبة الشركات التي أفادت بارتفاعها إلى ٣٦٪ مقارنة بـ ٤٤٪ في الاستبيان السابق. وسجلت شركات الاتصالات أقل نسبة زيادة في الصادرات، وهو ما يتسق مع تباطؤ معدلات النمو. وعلى نحو مماثل، توقع عدد أكبر من الشركات ثبات الصادرات بينما توقع عدد أقل زيادتها.

ويوضح الشكل رقم (٤) الشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩، حيث يستقبل الاتحاد الأوروبي ٣٦٪ من إجمالي الصادرات المصرية، تليه البلدان العربية (٢٠٪)، ثم الولايات المتحدة الأمريكية (١٨٪)، وآسيا (١٤٪) والتي من المتوقع أن ترتفع نسبة الصادرات إليها، الأمر الذي يعكس التوقعات بارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (٦,٧٪) في آسيا خلال عام ٢٠١١.

وعلى المستوى القطاعي، أفاد نحو نصف شركات العينة بثبات النمو الاقتصادي خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٠، مقارنة بالستة أشهر السابقة. وجاءت أعلى نسبة انخفاض في النمو الاقتصادي في قطاعات الاتصالات، والنقل، والصناعة التحويلية، والوساطة المالية، بينما أفاد عدد أقل بصورة طفيفة من الشركات في قطاع التشييد والبناء بتباطؤ النشاط الاقتصادي، وجاءت الآراء الأكثر إيجابية من شركات السياحة، مما يعكس تعافي هذه الشركات بصورة سريعة خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٠.

وبالنسبة للستة أشهر القادمة، جاءت التوقعات الأكثر تفاؤلاً بشأن النمو الاقتصادي من شركات الصناعة التحويلية، والنقل، والسياحة والتشييد والبناء، وهو ما يتسق مع معدلات النمو التي شهدتها قطاعا التشييد والبناء والسياحة، طبقاً للبنك المركزي المصري (الشكل ٣). وبالطبع سوف تتأثر هذه التوقعات سلباً على خلفية الاضطرابات السياسية التي شهدتها البلاد في الآونة الأخيرة.



المصدر: البنك المركزي المصري (٢٠١١).

ثبات المبيعات المحلية والصادرات وتوقعات متباينة

أفاد ٤٤٪ من الشركات بثبات المبيعات المحلية، في حين أفاد ٣٦٪ منها بزيادتها. وجاءت أعلى نسبة زيادة في المبيعات في قطاعي السياحة والنقل، يليها قطاع الصناعة التحويلية، باستثناء الشركات العاملة في صناعات الملابس، والطباعة والبلاستيك والمطاط.

ومن ناحية أخرى، يتوقع ٤٣٪ من الشركات ثبات المبيعات المحلية خلال الستة أشهر القادمة، مقابل ٢٦٪ خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٠. ويتوقع عدد أقل من الشركات (٤٩٪) زيادة المبيعات خلال الفترة يناير-يونيو ٢٠١١ مقابل ٦٦٪ خلال الستة أشهر السابقة. وجاءت أكثر التوقعات تفاؤلاً من شركات النقل والصناعة التحويلية والسياحة مما يعكس الأداء القوي لهذه القطاعات. وقد يعود ثبات المبيعات المحلية إلى تحرير استيراد بعض المنتجات مما أدى إلى

المالية العالمية . في حين أفاد ٣٧٪ من شركات العينة بزيادة الإنتاج . وجاءت الآراء الأكثر إيجابية من شركات التشييد والبناء، تليها شركات الصناعة التحويلية والوساطة المالية .

وبالنسبة للسته أشهر القادمة، يتوقع ٤١٪ من الشركات ثبات الإنتاج، و ٥٠٪ زيادة الإنتاج، مقابل ٢٦٪ و ٦٦٪ على التوالي خلال الاستبيان السابق . وهذه الزيادة الملموسة في نسبة الشركات التي تتوقع ثبات الأداء إنما تعكس الثقة في استعادة الاقتصاد لعافيته قريبا، الأمر الذي من المرجح أن يكون قد تأثر سلبا بالاضطرابات السياسية والاجتماعية الأخيرة .

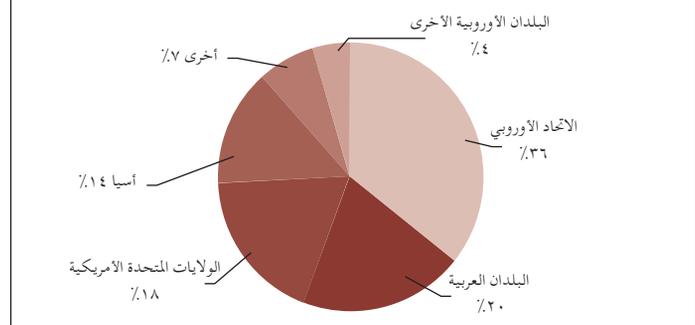
تراجع طفيف في استغلال الطاقة الإنتاجية وثبات مستويات المخزون السلعي

تشير النتائج الخاصة بنمط استغلال الطاقة الإنتاجية إلى اختلاف طفيف عن المبيعات والإنتاج، حيث تراجعت نسبة الشركات التي أفادت بثبات مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٠ إلى ٦١٪ مقابل ٦٧٪ خلال الستة أشهر السابقة . ويرجع انخفاض أو ثبات مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية في جزء منه إلى عدم كفاية الطلب؛ بينما ظلت نسبة الشركات التي أفادت بزيادة استغلال الطاقة الإنتاجية ثابتة عند ٢٤٪ . وجاءت أقل نسبة زيادة في قطاع الصناعة التحويلية، بينما سجل قطاعا النقل والسياحة أعلى نسبة زيادة .

واتبعت التوقعات نمطا مماثلا للمبيعات والإنتاج، حيث ارتفعت نسبة الشركات التي تتوقع ثبات مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية إلى ٦٢٪، بينما تراجعت نسبة الشركات التي تتوقع ارتفاعه خلال الفترة يناير-يونيو ٢٠١١ إلى ٣٢٪ مقابل ٤٥٪ في الستة أشهر السابقة . وجاءت التوقعات الأكثر تفاؤلا بزيادة مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية في قطاعي التشييد والبناء والنقل .

كما ارتفعت نسبة الشركات التي أفادت بثبات المخزون السلعي لديها بمقدار ١٩ نقطة مئوية خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٠، الأمر الذي يعكس ثبات المبيعات المحلية والصادرات . ومن المتوقع ثبات المخزون السلعي خلال النصف الأول من عام ٢٠١١، حيث يتوقع عدد أكبر من الشركات ثبات المبيعات المحلية والصادرات، بينما يتوقع عدد أقل من الشركات زيادتهما، وذلك في ظل المخاوف من تراجع الاقتصاد العالمي والتي ربما قد تزايدت على خلفية الاضطرابات السياسية والاجتماعية الأخيرة في مصر .

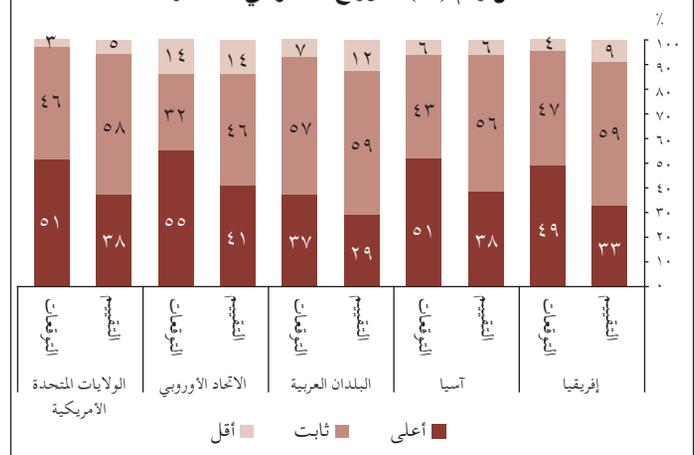
الشكل رقم (٤) توزيع الصادرات خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩



المصدر: البنك المركزي المصري .

وتشير نتائج الاستبيان إلى أن الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي شهدت أكبر زيادة خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٠، تليه الولايات المتحدة الأمريكية ثم آسيا . ومن المتوقع أن يرتفع حجم الصادرات إلى هذه البلدان بقوة خلال النصف الأول من عام ٢٠١١، حيث يتوقع ٥٥٪ من الشركات ارتفاع الصادرات للاتحاد الأوروبي، في حين يتوقع ٥١٪ منها زيادة الصادرات للولايات المتحدة الأمريكية وبلدان آسيا . وجاءت التوقعات بالنسبة للصادرات إلى البلدان العربية أقل تفاؤلا، حيث يتوقع ٣٧٪ فقط من الشركات ارتفاع الصادرات للبلدان العربية خلال النصف الأول من عام ٢٠١١ (الشكل رقم ٥) . وبالطبع من المتوقع أن يتراجع مؤشر التوقعات بشأن الصادرات لمختلف الأسواق نتيجة الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي ألمت بمصر وبعض البلدان العربية مؤخرا .

الشكل رقم (٥) التوزيع الجغرافي للصادرات

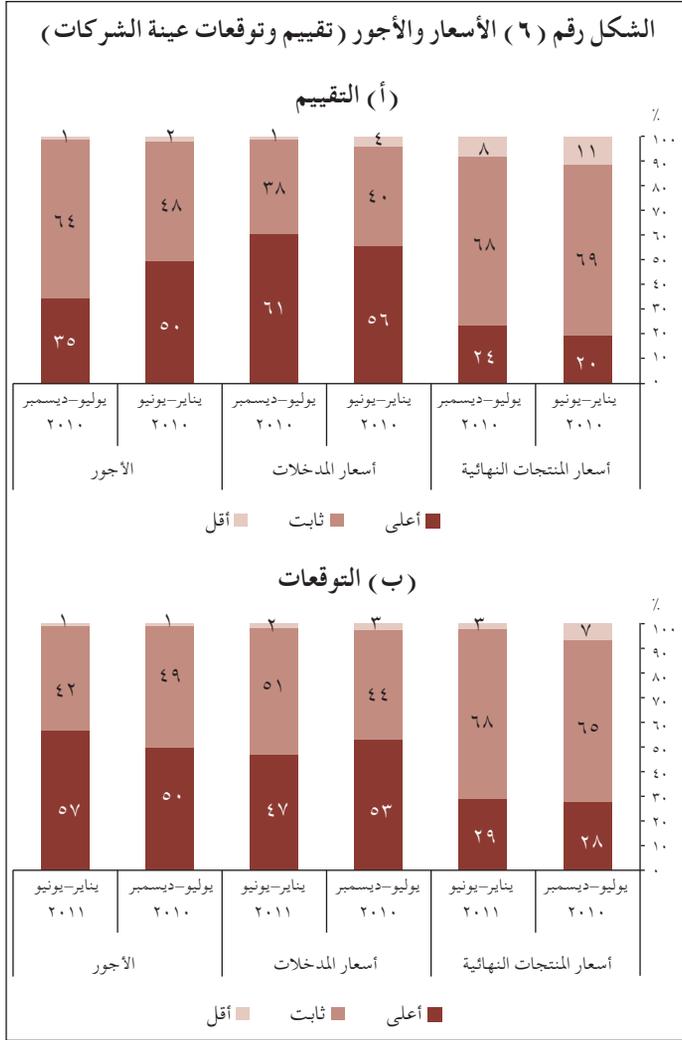


المصدر: نتائج الاستبيان .

ثبات الإنتاج اتساقا مع ثبات المبيعات المحلية والصادرات

ارتفعت نسبة الشركات (٤٣٪) التي أفادت بثبات الإنتاج خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٠ مقابل ٣٧٪ خلال الاستبيان السابق . وتعكس هذه الزيادة ثبات الطلب في الداخل والخارج بعد الأزمة

ثبات أسعار المنتجات النهائية وارتفاع أسعار المدخلات وتوقعات متباينة



المصدر: نتائج الاستبيان.

وتبدو التوقعات أكثر تباؤاً بصورة طفيفة حيث انخفضت نسبة الشركات التي أفادت بارتفاع أسعار المدخلات، بينما زادت نسبة الشركات التي أفادت بثباتها مقارنة بالاستبيان السابق. وتشير غالبية التوقعات إلى ثبات الأسعار في قطاع النقل، في حين يتوقع عدد أكبر من شركات الصناعة التحويلية والتشييد والبناء والسياحة ثبات أو انخفاض الأسعار، مما يعكس رؤية أكثر تباؤاً من جانب الأعمال بشأن النمو في المستقبل والقدرة على احتواء التوقعات التضخمية. وفي المقابل، من المتوقع ارتفاع الأسعار في قطاع الوساطة المالية، وهو ما يتسق مع احتمال تقييد السياسة النقدية وارتفاع سعر الفائدة.

ثبات الأجور وتوقعات إيجابية

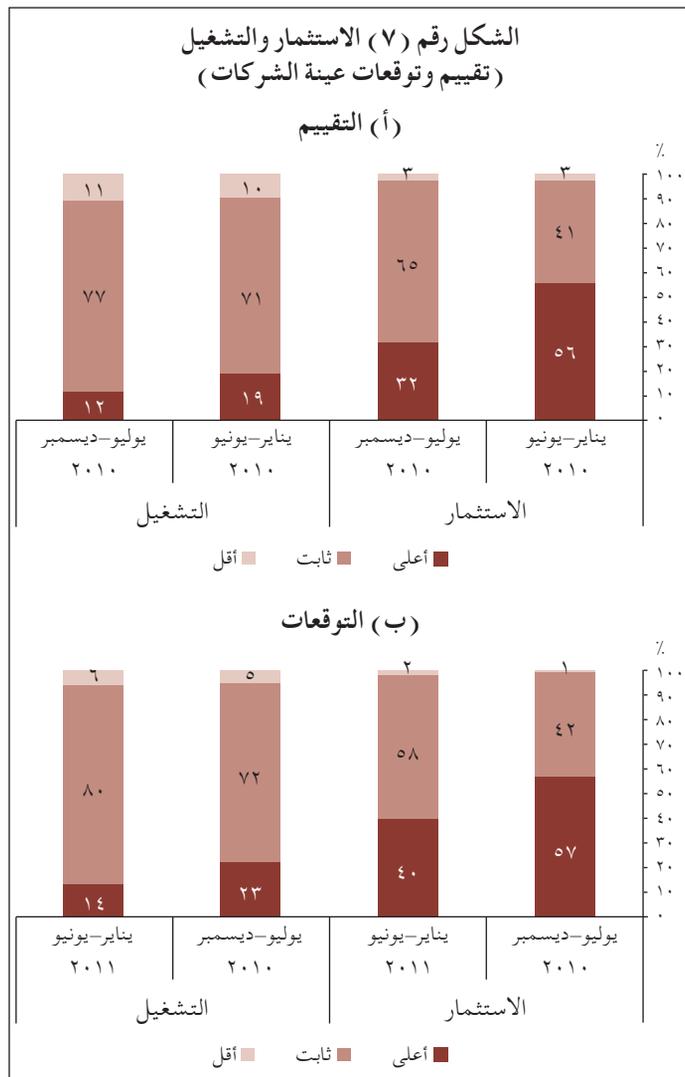
من المتوقع أن تتأثر سياسات الأجور بالأسعار. فعلى الرغم من ارتفاع أسعار المدخلات، ربما أرغمت الشركات على تثبيت أسعار المنتجات النهائية في ضوء ضعف الطلب وتباطؤ التعافي الاقتصادي. ومن ثم، ربما كان خفض الأجور ضرورياً لتخفيف حدة التراجع في الأرباح. ونظراً لأن الأسعار بصفة عامة (والأجور بصفة خاصة) تتسم بالجمود

يتوقع ٦٨٪ من شركات العينة ثبات أسعار المنتجات النهائية، بينما يتوقع ٢٤٪ منها زيادة الأسعار (الشكل رقم ٦). ويميل القطاعان المالي والاتصالات بصورة أكبر نحو ثبات الأسعار خلال الفترة الحالية. كما أفادت شركات السياحة والصناعة التحويلية بارتفاع أسعار المنتجات النهائية، بينما تراجع بصورة ملموسة عدد الشركات التي أفادت بانخفاض الأسعار. وتعود الزيادة في أسعار السياحة بصفة رئيسية إلى عودة النمو الاقتصادي لمستواه. وبالنسبة للقطاعات الفرعية في الصناعة التحويلية، فيأتي ارتفاع الأسعار في غالبية هذه القطاعات، وتحديدًا قطاعي الأسمنت والأسمدة، مدفوعاً بزيادة الطلب في الآونة الأخيرة وتحديدًا الطلب من القطاع الخاص. ومن ناحية أخرى، تعود الزيادة في أسعار المنتجات النهائية للصناعات الغذائية بصورة كبيرة إلى ارتفاع الأسعار العالمية.

وتتوقع غالبية الشركات ثبات أسعار المنتجات النهائية خلال الستة أشهر القادمة، بينما انخفض بصورة ملموسة عدد الشركات التي تتوقع انخفاض الأسعار (الجدول ٦ ب). وعلى المستوى القطاعي، مازالت غالبية الشركات تتوقع ثبات الأسعار. ولكن مقارنة بالاستبيان السابق، يشير الاستبيان الحالي إلى ارتفاع نسبة الشركات التي تتوقع زيادة أسعار المنتجات النهائية خلال الستة أشهر القادمة في الصناعة التحويلية (مثل الصناعات الغذائية والجلود)، والتشييد والبناء، والنقل، والسياحة.

كما أدلى أكثر من نصف شركات العينة (٦١٪) بارتفاع أسعار المدخلات وخاصة أسعار المواد الخام. وأفادت الشركات في كافة القطاعات بارتفاع أسعار المدخلات باستثناء الشركات المالية وشركات الاتصالات. وفي قطاع الصناعة التحويلية، أفادت غالبية الشركات في أغلب القطاعات الفرعية (باستثناء الأخشاب والمنتجات غير المعدنية) بارتفاع تكاليف المواد الخام. ويرجع هذا الارتفاع في أسعار المدخلات إلى زيادة أسعار الواردات، كما أن انخفاض قيمة الجنيه يؤدي إلى زيادة أسعار المواد الخام المستوردة. ونظراً لثبات أسعار المنتجات النهائية نسبياً، قد يؤدي ارتفاع أسعار المدخلات إلى آثار سلبية على الربحية، ومن ثم كبح أي زيادات في الأجور. ويؤدي ذلك إلى زيادة المعوقات التي تواجه أنشطة الأعمال، مما يقلل من المبيعات المحلية ويحد من القدرة التنافسية للصادرات.

مما يلقي الضوء على شكوك الشركات في ضوء الضعف الذي ما زال يتسم به الطلب برغم تزايد في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية، وأزمة الديون الأوروبية، والمخاوف من اتباع الصين سياسة نقدية مقيدة، وارتفاع التضخم إلى مستويات ثنائية الرقم، وخاصة في أسعار المدخلات، والعوامل التي تهدد القدرة التنافسية ومنها ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعّال في ظل استمرار التقلبات التي تشهدها التدفقات النقدية الرأسمالية.



المصدر: نتائج الاستبيان.

وبالنسبة للتشغيل، أفاد عدد أكبر من الشركات بثبات مستويات التشغيل لديها، مع انخفاض عدد الشركات التي أفادت بارتفاعه، وهو ما يتسق مع الاتجاه الحالي للاستثمار. وعلى مستوى الشركات، شهدت الصناعات (باستثناء الصناعة التحويلية والنقل والسياحة) ثباتا في التشغيل لديها بصفة عامة، بينما ارتفعت نسبة شركات السياحة

(في اتجاه الهبوط)، فقد أفاد ٦٤٪ من الشركات بثبات الأجور (الشكل ١٦). وقد يرجع ثبات الأجور إلى ارتفاع معدلات البطالة بفعل تباطؤ الطلب خلال الأزمة المالية، وأدت زيادة عدد المتعطلين إلى كبح الأجور.

ومقارنة بالفترة السابقة، أفاد عدد أقل من الشركات في كافة القطاعات بزيادة الأجور خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٠، بينما أفاد عدد أكبر بصورة طفيفة بزيادتها في قطاع التشييد والبناء. وقد يكون السبب في ذلك هو عدم توقع الشركات للتراجع في الطلب الذي حدث خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠، حيث استطاع قطاع التشييد والبناء الخروج من الأزمة التمويلية بأساسيات اقتصادية قوية ومعدل نمو ثابت مدفوعا بارتفاع الطلب على العقارات. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الشركات في قطاعات الجلود والمنسوجات والصناعات الغذائية قد أفادت بزيادة الأجور لديها مقارنة بالقطاعات الفرعية الأخرى للصناعة التحويلية. وتتسق هذه الزيادة مع الاتجاه الحالي في هذه القطاعات الفرعية، والذي شهد زيادة في أسعار المنتجات النهائية والاستثمارات.

ويتوقع ٥٧٪ من الشركات زيادة الأجور خلال الستة أشهر القادمة (الشكل ٦ ب). حيث يتوقع عدد أكبر من الشركات في غالبية القطاعات ارتفاع الأجور خلال النصف الأول من عام ٢٠١١، بينما جاءت توقعات شركات التشييد والبناء بشأن الأجور في المستقبل أقل تفاؤلا، وتمثلت في الاتجاه نحو تثبيت أو خفض الأجور. ويعد هذا السيناريو متوقعا بالنسبة للشركات التي واجهت تباطؤا في الطلب في قطاع التشييد والبناء خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٠.

الاستثمار والتشغيل

ثبات الاستثمار والتشغيل وتوقعات متباينة

انخفضت بصورة كبيرة نسبة الشركات التي أفادت بزيادة استثماراتها في يوليو-ديسمبر ٢٠١٠ إلى ٣٢٪ مقابل ٥٦٪ خلال الستة أشهر السابقة، في حين ارتفعت نسبة الشركات التي أفادت بثبات الاستثمار (الشكل ١٧). أما الشركات التي أدلت بزيادة في الاستثمارات فقد وجهت هذه الزيادة إلى الآلات والمعدات بصفة رئيسية.

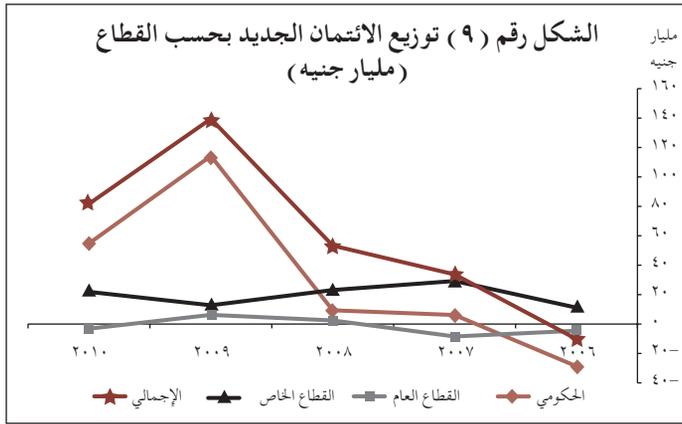
وعلى مستوى الشركات، أفادت غالبية العينة في كافة الصناعات بثبات استثماراتها باستثناء الصناعات الصناعية الفرعية المتمثلة في الأخشاب، والجلود، والأسمت، والصناعات الثقيلة، والدهانات، حيث جاءت توقعات ارتفاع الطلب في هذه القطاعات كحافز لضخ المزيد من الاستثمارات.

وبمقارنة التوقعات ونتائج تقييم الأداء للفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٠، يتبين أن التوقعات بزيادة الاستثمارات كانت مبالغ فيها بصورة كبيرة،

الشركات العامة فتمثل في ارتفاع الفائدة البنكية على التسهيلات الائتمانية.

مصادر التمويل

تشير نتائج الاستبيان إلى أن الائتمان المصرفي هو أقل مصادر التمويل استخداما من قبل الشركات العامة والخاصة، بينما يمثل شركاء الأعمال والأموال الخاصة وسوق الأسهم مصادر رئيسية للتمويل. وتنعكس هذه الصعوبة في الحصول على الائتمان المصرفي استراتيجية تجنب المخاطر، حيث تفضل البنوك إقراض الحكومة، وهو ما يترتب عليه آثار سلبية على نشاط القطاع الخاص والاستثمارات (الشكل ٩). لذلك، يجب أن تأخذ الإصلاحات الحالية في الاعتبار التخفيف من حدة المعوقات التي تواجهها الشركات في سبيل الحصول على القروض المصرفية بغية زيادة نشاط القطاع الخاص والاستثمارات في شركات الأعمال وفقا للأولويات الاقتصادية.



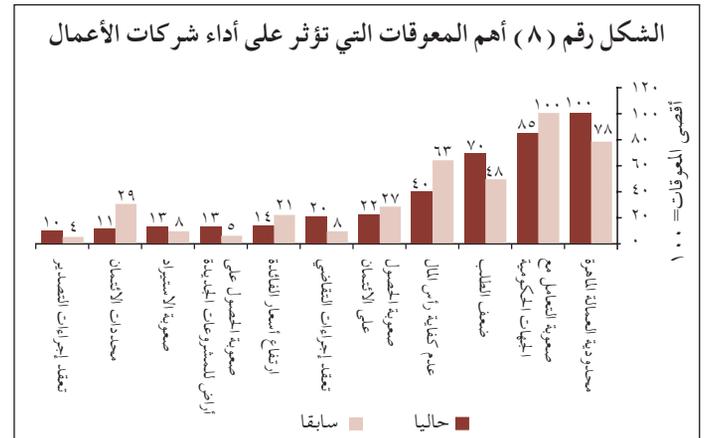
المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي المصري، يناير ٢٠١١.

التي أفادت بارتفاع التشغيل الدائم^٣ (الشكل ١٧). وفي قطاع النقل، أفاد ١٥٪ من الشركات بارتفاع التشغيل الدائم لديها. وبالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية، أفادت الشركات في بعض القطاعات الفرعية بارتفاع التشغيل الدائم مثل صناعات المشروبات والجلود والزجاج والدهانات، وهو ما يتسق مع زيادة الاستثمارات في هذه الصناعات بفعل ارتفاع الطلب. ويتوقع عدد أكبر من الشركات ثبات التشغيل مقارنة بالاستبيان السابق، الأمر الذي ربما تأثر سلبا بفعل الاضطرابات السياسية والاجتماعية الأخيرة (الشكل ٧ ب).

المعوقات

عدم كفاية العمالة الماهرة وصعوبة التفاعل مع الأجهزة الحكومية وضعف الطلب من أشد المعوقات

يوضح الشكل رقم (٨) المعوقات الرئيسية التي تؤثر على ممارسة أنشطة الأعمال وفقا لدرجة حدتها. وفي هذا العدد تضم أهم المعوقات بالترتيب من الأشد إلى الأقل حدة: محدودية العمالة الماهرة، خاصة العمالة الفنية، وصعوبة التعامل مع الأجهزة الحكومية، وضعف الطلب. وقد تراجع ترتيب بعض المعوقات مقارنة بالفترة السابقة مثل ضعف الطلب، وصعوبة الإجراءات القانونية، وشراء الأراضي بغية التوسع في المشروعات، وكذلك صعوبة إجراءات التصدير. وبدل ذلك على أن أنشطة الأعمال في مصر مازالت تعاني من معوقات مثل الروتين الحكومي رغم الجهود التي بذلتها الحكومة فيما مضى لمعالجة هذه القضايا.



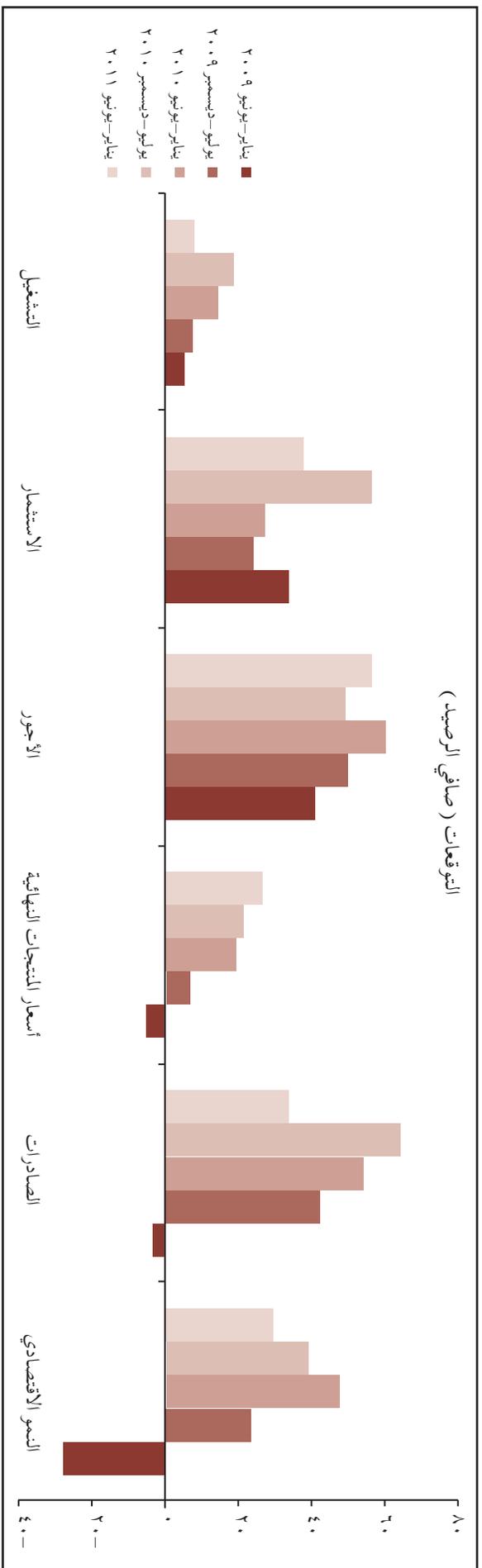
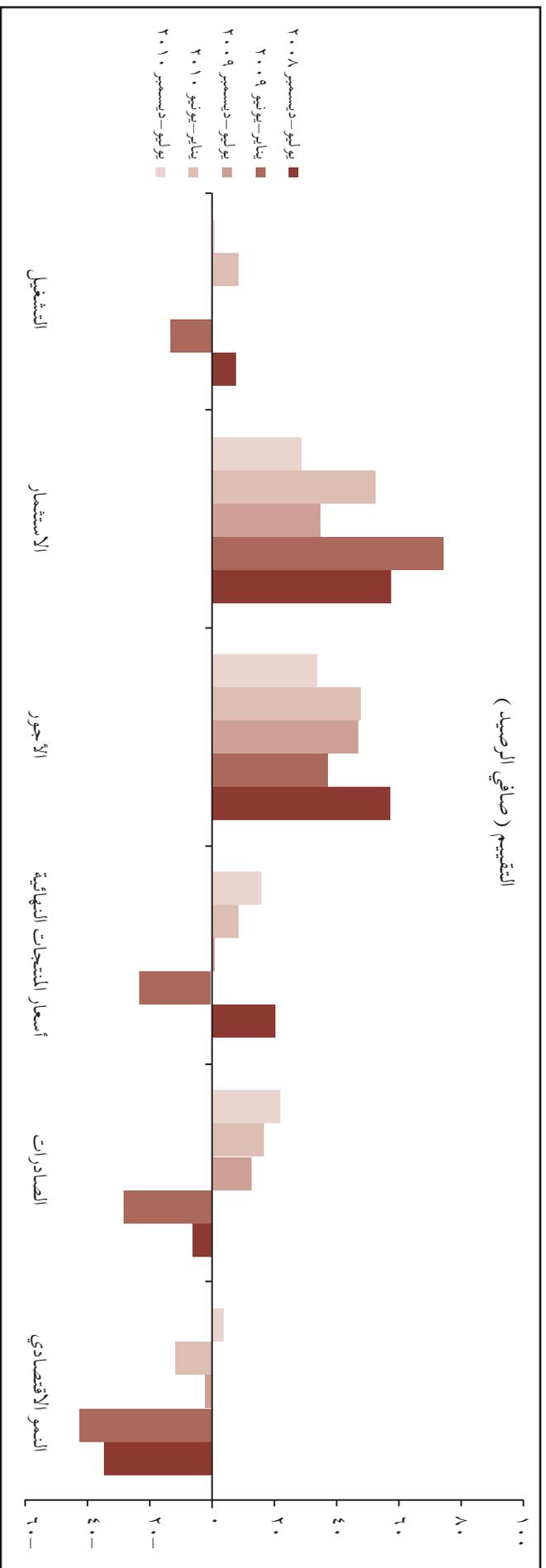
المصدر: نتائج الاستبيان.

وتختلف المعوقات التي تواجه الأعمال بين القطاعين العام والخاص. فالمعوقات الرئيسية التي تواجه القطاع الخاص تتمثل في ندرة العمالة الماهرة، وعدم وجود مؤسسات للتدريب المهني، بالإضافة إلى السياسات الحكومية البيروقراطية. أما المشكلة الرئيسية التي تواجه

^٣ هناك أربعة أنواع للتشغيل: مؤقت إداري، دائم إداري، مؤقت فني، ودائم فني.

الملاحق

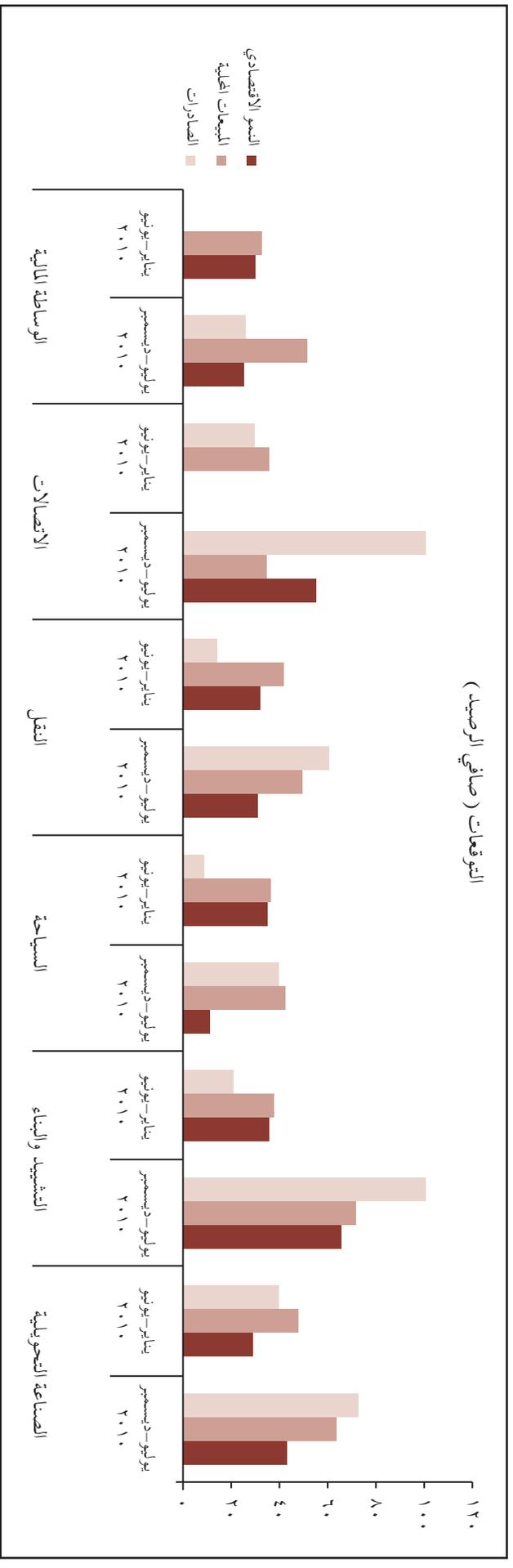
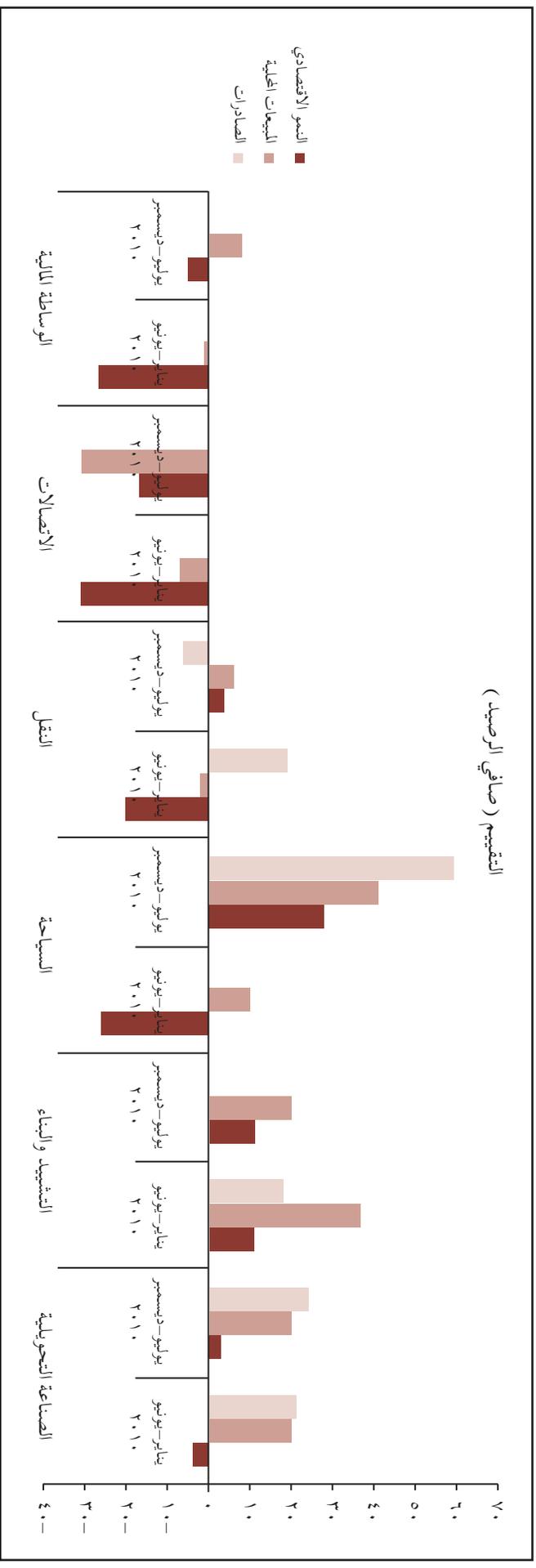
الشكل ١٦ : التقييم والتوقعات لبعض المؤشرات الرئيسية (٢٠٠٨-٢٠١٠)



المصدر: نتائج الاستبيان.

ملاحظة: صافي الرصيد يمثل الفرق بين النسبة المئوية من الشركات التي أدت بأعلى وتلك التي أدت بأقل.

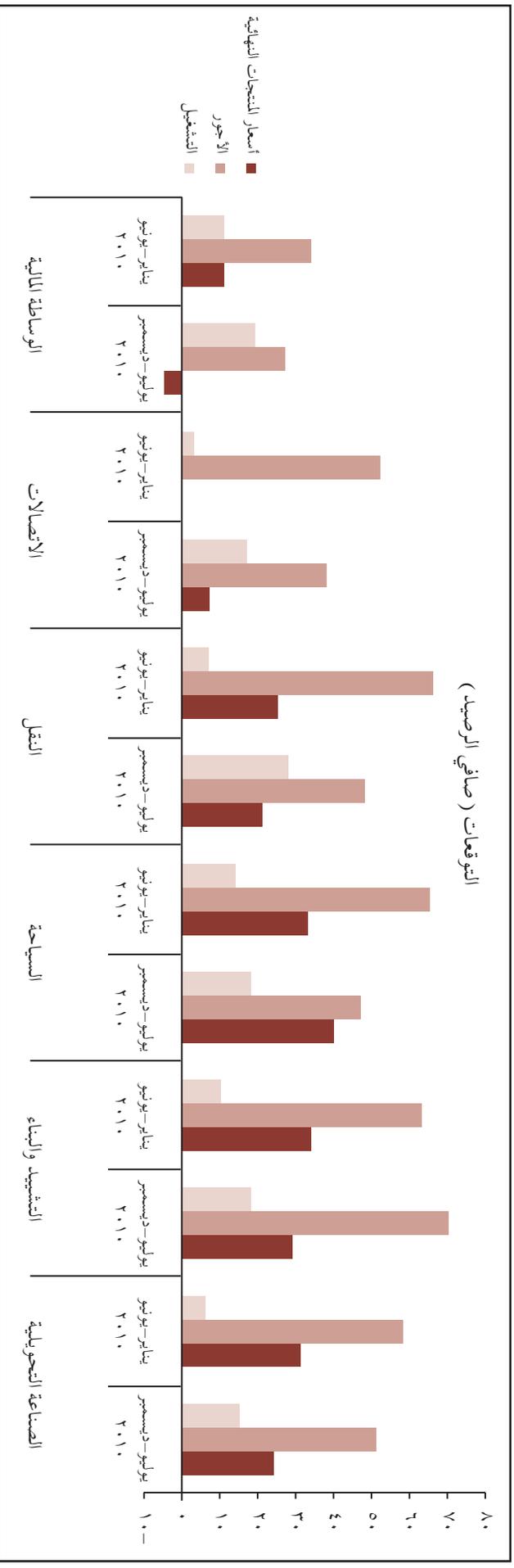
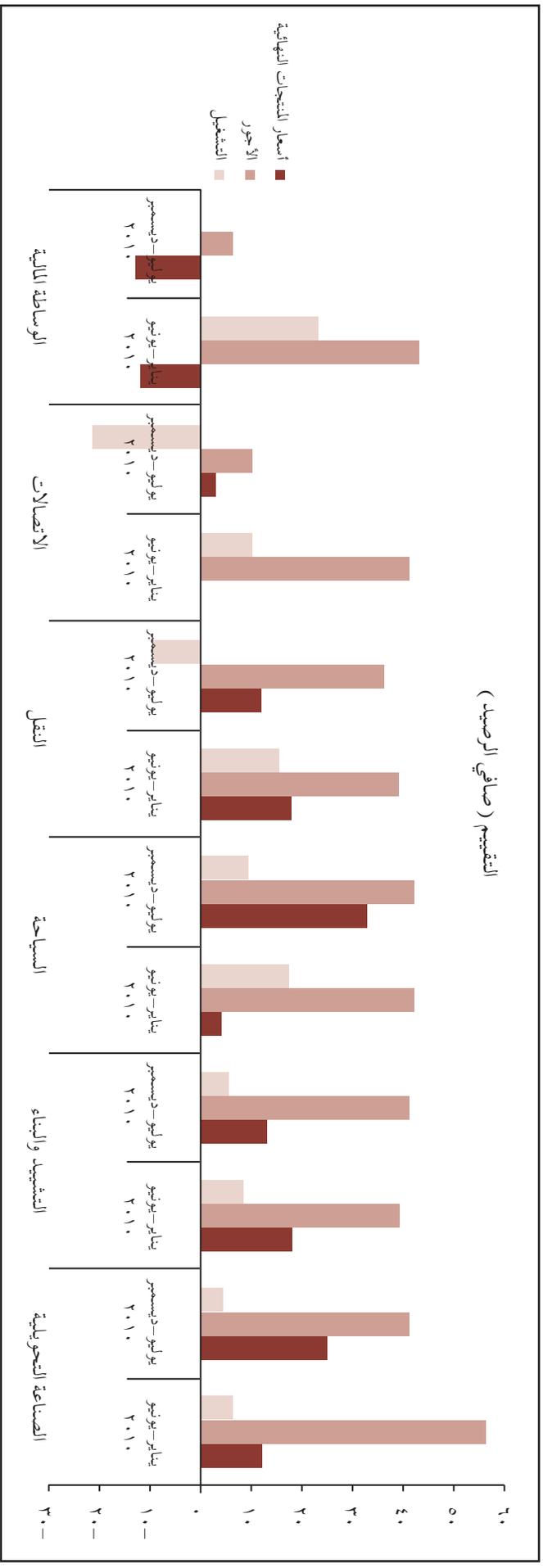
الشكل ٢م : التغييرات في تقييم الأداء والتوقعات للنمو والمبيعات في القطاعات المختلفة



المصدر: نتائج الاستبيان.

ملاحظة: صافي الرصيد يمثل الفرق بين النسبة المئوية من الشركات التي أدلت بإعلى وتلك التي أدلت بأقل.

الشكل ٣٣ : التغييرات في مؤشرات التقييم والتوقعات حول الأسعار والأجور والتشغيل في القطاعات المختلفة



المصدر: نتائج الاستبيان.
ملاحظة: صافي الرصيد يمثل الفرق بين النسبة المعومة من الشركات التي أدلت بإعلى وتلك التي أدلت بأقل.